حُكْمُ (الْخَبِيْث) عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ: مَفْهُومُهُ، ومَوَاضِعُهُ، وَمَعَايِيْرُهُ، وَضَوَابِطُهُ

د. طايل محمَّد أحمد الصرايرة *

tmas_81@yahoo.com

tayel.sarayreh1@gmail.com

تاريخ تقديم البحث: 29 / 1/2025م. تاريخ قبول البحث: 6/21 /2025م.

الملخّص

يدرس هذا البحث حكم الخبيث عند سيبويه، فعلى الرغم من ورود هذا الحكم النوعيّ التقويميّ في مواضع محدودة عند سيبويه، ثمّ تناقلها بعده العلماء بشكل محدود أيضاً؛ إلاّ أنّه لم يحظ بدراسة تبيّن مفهومه وأبعاده في العربيّة، ولهذا يهدف البحث إلى بيان هذا الحكم لغة واصطلاحاً، ويسعى إلى كشف مظاهر استعماله في اللغة العربيّة، وضوابط هذا الاستعمال.

وتنبع أهمية البحث من كونه يناقش مسألة شائعة في الأحكام النحويّة التقويميّة، ولكنّها لم تنل حقها من البحث، ويبين مظاهر إطلاق هذه الحكم ومعاييره عند سيبويه واللغويين من بعده، وما المصطلحات التي ترادفه في استعمالاتهم. ثم يكشف ضوابط استعمال هذا الحكم وصلته بالأحكام المعياريّة أو الذوقيّة في الدرس اللغويّ.

ويهدف البحث إلى بيان مفهوم هذا الحكم، واستقصاء مظاهر استعماله بما يكشف المسائل اللغويّة التي خضعت لسلطانه، والتعرف على ضوابط العلماء ومعاييرهم في استعمال هذا الحكم، وبيان صلته بالأحكام المتصلة به في التقويم اللغويّ.

وقد سرت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع مظاهر استعمال هذا الحكم وتصنيفه في مسائل وتحليلها من خلال استعراض آراء العلماء في المسائل التي حكم عليها بالخبيث.

الكلمات الدّالة: حكم، خبيث، أخبث، النوعيّ، التقويميّ.

* جامعة مؤتة، الأردن.

The Concept of Al-Khabīth 'improper' in Sibawayh's Grammar: Its Concept, Contexts, Criteria, and Constraints

Dr. Tayel Mohammed Ahmed Al-Sarayreh *

tmas_81@yahoo.com

tayel.sarayreh1@gmail.com

Submission Date: 29/1/2025 **Acceptance Date: 21/6/2025**

Abstract

This research examines the concept of al-Khabīth 'improper' in Sibawayh's grammar. Although this evaluative and categorical judgment appears in limited topics by Sibawayh, it was later addressed by subsequent scholars in a similarly limited manner as well, but it has not received the necessary attention that clarifies its concept and dimensions in Arabic. Therefore, the research aims to clarify this concept linguistically and technically, and seeks to reveal the manifestations and constraints of its use in the Arabic language.

The significance of this study stems from the fact that it addresses a common issue in evaluative grammar, but it has not received its due attention in research. This study is an attempt to explain the aspects of issuing this judgement and its criteria as based on Sibawayh's notion and the linguists who followed his tradition, as well as the terms that are synonymous in their usage. It also reveals the guidelines for applying this judgment and its connection to prescriptive or aesthetic judgements in linguistics research .

In addition, this paper examines the concept of "improper" and its use in a manner that exposes the linguistic issues that are subject to its authority, identifies scholars' controls and standards in its application, and explains its connection to the guidelines associated with it in linguistic evaluation.

The researcher adapted the descriptive-analytical approach by tracing the aspects of using this concept, categorizing it into issues, and analyzing it through a review of scholars' opinions on the matters that have been judged as improper.

Keywords: judgment, improper, most improper, qualitative, evaluative.

* **Mutah University, Jordan**

المقدِّمة:

يتناول هذا البحث مظهراً من مظاهر الأحكام النوعيّة التقويميّة في الدرس اللغويّ العربيّ، وهو حكم الخبيث الذي أطلقه عدد محدود جداً من علماء اللغة في مواضع محدودة أيضاً لم تتجاوز ما ورد عند سيبويه في (الكتاب)، للحكم على الاستعمالات اللغويّة ودرجة صحتها وجودتها ومقبوليّتها وبيانها وقربها من السماع والقياس وأصول دراسة اللغة الأخرى، أو بعدها عنها؛ وذلك انطلاقاً من الصلة الوثيقة التي تربط بين الأحكام النوعيّة التقويميّة وأصول دراسة اللغة في الدرس اللغويّ العربيّ.

وتنبع مشكلة هذا البحث من عدم وجود دراسة خاصة بالحكم النوعيّ التقويميّ الخبيث في اللغة العربيّة، فعلى الرغم من شيوع الأحكام النوعيّة التقويميّة في المصادر اللغويّة، لكنّ هذا الحكم لم ينل دراسة خاصة توضح ماهيّته، ونشأته، وصور استعماله في اللغة العربيّة، باستثناء إشارات بسيطة تتعلق به وجدتها في الدراسات التي تناولت الأحكام النوعيّة التقويميّة في اللغة العربيّة واختصت بها، مثل دراسة نزار الحميداوي الموسومة بـ: (الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليليّة))، 2011[1]، وكتاب الريامي الموسوم بـ: (المصطلحات التقييميّة في النظريّة النحويّة، الأصول والمفاهيم والعلاقات)،2017[2].

ويسعى البحث إلى تحديد طبيعة الأحكام النوعيّة التقويميّة في الدراسات اللغويّة العربيّة، ومفهوم مصطلح الخبيث في اللغة العربيّة والدرس اللغويّ العربيّ، وزمن نشأته عند علماء اللغة وتأصيله، ثم البحث في شواهده وصوره القليلة والنادرة في الدراسات اللغويّة العربية، ومعايير ارتباطه مع الاستعمالات اللغويّة، وضوابط إصدار هذا الحكم، التي خولت اللغويّ العربيّ للحكم على عدد من الاستعمالات اللغويّة به.

والبحث أثناء مناقشة ما ذكرته سيوجّه إلى دراسة الاستعمالات اللغويّة التي حكم عليها بحكم الخبيث عند سيبويه واللغويين من بعده، وتصنيف هذه الاستعمالات وتحليلها، وربطها بأصول دراسة اللغة، والأفضلية بين هذه الاستعمالات، وذلك إلى جانب الضوابط والمعايير التي استند عليها علماء اللغة في إصدار هذا الحكم النوعيّ التقويميّ بالتزامن مع أحكام نوعيّة تقويميّة أخرى.

والمنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال البحث عن مواضع استشهاد علماء اللغة بحكم الخبيث في الاستعمالات اللغويّة التي قاموا بمناقشتها وعرضها في مصنفاتهم، بخاصة

---

[1] الحميداوي، نزار، *الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليليّة)*، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2011، ص184-186.

[2] الريامي، محمود، *المصطلحات التقييميّة في النظريّة النحويّة/ الأصول والمفاهيم والعلاقات*، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2017، ص351-352.

ما ورد عند سيبويه في (الكتاب) من مواضع لهذا الحكم، التي لم يتجاوزها علماء اللغة الآخرون، ثم تحليل هذه الشواهد وتصنيفها للوصول إلى معرفة ضوابط هذا الحكم وأبعاده في الدرس اللغوي.

وموضوع الأحكام النوعيّة التقويميّة موضوع حظي بعدة دراسات وأبحاث، لكنّ هذه الدراسات والأبحاث لم تتناول حكم الخبيث في اللغة العربيّة، ولم تتعرض له أو تذكره أو تعرج عليه بشكل خاص، ومن الدراسات التي تناولت موضوع الأحكام النوعيّة التقويميّة: (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ) لمحمد كاظم البكاء، 1989، الذي بدا فيه للباحث أنّ معرفة منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي إنّما تتوقف على طريقة سيبويه في البحث النحوي، فبالتحليل والتركيب معاً كشفنا عن الوحدات والعلاقات الأساسية، أي أنواع الكلم والمعاني النحوية، وكذلك النظام النحوي للغة، و(الأحكام التقويميّة في النحو العربي) لنزار الحميداوي، 2011، الذي تتبع فيه الباحث مواطن هذه الأحكام في الدرس النحوي، واستقصائها لتحديدها وتخليصها من الاختلاط، والتشابك الحاصل بينها، وتحديد الملامح الخاصة بكل حكم من هذه الأحكام بعرض بعض الأمثلة الدالة على الحكم، والألفاظ والأساليب المعبرة عنه، و(المصطلحات التقييميّة في النظريّة النحويّة/ الأصول والمفاهيم والعلاقات) لمحمود الريامي، 2017، الذي ناقش فيه الباحث البعد الجمالي والفني للنظرية النحوية العربية ملتفتاً إلى قضية المصطلحية النحوية في جانب القيمة المنطقية والملكة النقدية والتفكير العلمي الذي يقتدر عليه المتعمق في الدرس النحوي، و(الأحكام النوعيّة والكميّة في النحو العربي) لصباح السامرائي، 2012، الذي سعى الباحث فيه إلى استيفاء المصطلحات التي استعان بها الدرس اللغوي والنحوي لمختلف موضوعاته وتفرعاته، وقد احتلت الأحكام النحوية كما يرى الباحث جزءاً واسعاً من هذه المصطلحات، و(الاستعمال اللغويّ القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه) لجزاء المصاروة، 2015، الذي كشف مفهوم القبح عند سيبويه مصطلحاً من مصطلحات التقويم النحوي الكثيرة التي استخدمها للحكم على الاستعمالات اللغوية المختلفة، و(الوصف بالفحش في الأحكام التقويميّة في النحو العربيّ) لسيف الدين الفقراء، 2023، الذي عالج مسألة شيوع الوصف بالفحش في الأحكام التقويمية في النحو العربي، و(البنى الصرفية والنحوية الموسومة بحكم الجيد عند سيبويه) لسيف الدين الفقراء وحافظ علوي، 2024، الذي تناول حكم الجيد في البنى الصرفية والنحوية عند سيبويه للكشف عن مفهومه ونشأته ومظاهر استعماله، ودراسة حسن المعموري الموسومة بـ: (نقد الوجه النحويّ في إعراب القرآن الكريم– دراسة تأصيليّة)، 2015، التي كشفت عن ظاهرة تشيع في كتب إعراب القرآن ومعانيه، وكتب التفسير التي تُعنى بالتحليل النحوي للنص القرآني، أي ظاهرة نقد الوجه النحوي، ودراسة محمود ياقوت الموسومة بـ: (التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه/ دراسة لغويّة)، 2018، ودراسة سلامة السراحين الموسومة بـ: (أحكام التقويم اللغويّ في القراءات القرآنيّة)، 2014، التي عرضت جملة من مظاهر هذه الأحكام في القراءات القرآنيّة.

والحقيقة أنّني لم أجد دراسة خاصة بحكم الخبيث في الدراسات اللغويّة العربيّة، وصور استعمال اللغويين العرب له فيما عدت إليه من مصادر ومراجع ودراسات وأبحاث، ولهذا يتميز هذا البحث في موضوعه عن الدراسات السابقة باختصاصه بمصطلح الخبيث عند سيبويه، الذي لم يتجاوز علماء اللغة الآخرون مواضعه التي ذكرها سيبويه، وعلاقته بالأحكام النوعيّة التقويميّة الأخرى في اللغة العربيّة، وقد اقتضت طبيعة البحث وموضوعه تقسيمه في ثلاثة مباحث: أولها معنى (الخبيث) والتعبيرات الدالة عليه، وثانيها تطوّر شيوع حكم (الخبيث) في الدرس اللغويّ، وثالثها مظاهر استعمال حكم (الخبيث) في الدرس اللغويّ. ثم خلص البحث إلى أهم النتائج في الخاتمة.

المبحث الأول: معنى الخبيث والتّعبيرات الدالة عليه

لا بدّ لكل علم من العلوم من دلائل يعرف بها، وأهم هذه الدلائل ما يعرف بالمصطلحات، أي مصطلحات هذا العلم أو ذاك العلم، وقد اختص الدرس اللغويّ العربيّ بعدد من المصطلحات التي تميّزه عن غيره من العلوم، وهي مصطلحات وضعت في الدرس اللغويّ العربيّ لتوضيح المفهوم والرؤية الصحيحة السديدة للاستعمالات اللغويّة، أو لدمج الظواهر اللغويّة الخارجة عن القواعد اللغويّة في قوالب هذه القواعد.

إنّ مصطلح (الخبيث) من المصطلحات المستخدمة في الدرس اللغويّ العربيّ، ولو طالعنا معاجم اللغة العربيّة وبحثنا فيها عن المعنى اللغويّ للفظ (الخبيث)، لوجدنا أنّ الأصل في هذا اللفظ نابع من الجذر اللغويّ (خَبُثَ)، ويدل على خلاف الطيب في كل شيء، فالخاء والباء والثاء أصل لكلمة واحدة تدل على ضد الطَّيِّب، وقد نص ابن فارس على ذلك في (مقاييس اللغة) بقوله: "(خَبُثَ) الْخَاءُ وَالْبَاءُ وَالثَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الطَّيِّبِ. يُقَالُ خَبِيثٌ، أَيْ لَيْسَ بِطَيِّبٍ. وَأَخْبَثُ، إِذَا كَانَ أَصْحَابُهُ خُبَثَاءَ. وَمِنْ ذَلِكَ التَّعَوُّذُ مِنَ الْخَبِيثِ الْمُخْبِثِ. فَالْخَبِيثُ فِي نَفْسِهِ، وَالْمُخْبِثُ الَّذِي أَصْحَابُهُ وَأَعْوَانُهُ خُبَثَاءُ"[1].

وجاء في (مختار الصحاح) للرازي: "(الْخَبِيثُ) ضِدُّ الطَّيِّبِ وَقَدْ خَبُثَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ (خَبَاثَةً)، وَ(خَبُثَ) الرَّجُلُ بِالضَّمِّ أَيْضًا (خُبْثًا) فَهُوَ (خَبِيثٌ) أَيْ خِبٌّ رَدِيءٌ. وَ(أَخْبَثَهُ) عَلَّمَهُ الْخُبْثَ وَأَفْسَدَهُ. وَ(أَخْبَثَ) الرَّجُلُ اتَّخَذَ أَصْحَابًا خُبَثَاءَ فَهُوَ (خَبِيثٌ مُخْبِثٌ) بِكَسْرِ الْبَاءِ، وَ(مَخْبَثَانٌ) بِوَزْنِ زَعْفَرَانٍ. وَ(الْمَخْبَثَةُ) بِوَزْنِ الْمَتْرَبَةِ الْمَفْسَدَةُ... وَ(الْأَخْبَثَانِ) الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ"[2].

---

[1] ابن فارس، أبو الحسين (ت 395هـ/1005م)، معجم *مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979، ج2، ص238، الجذر (خ ب ث).

[2] الرازي، زين الدين أبو عبد الله (ت 666هـ/1268م)، *كتاب مختار الصحاح*، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، 1979، ص87، الجذر (خ ب ث).

ونلمح المعنى نفسه في فصل الخاء المعجمة في (لسان العرب) لابن منظور، وذلك بقوله: "الخَبِيثُ: ضِدُّ الطَّيِّبِ مِنَ الرِّزْق والولدِ والناسِ؛ وَقَوْلُهُ: أَرْسِلْ إِلى زَرْع الخَبِيِّ الوالِجِ، قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: إِنّما أَراد إِلى زَرْع الخَبِيثِ، فأَبدل الثَّاءَ يَاءً، ثُمَّ أَدغم، والجمعُ: خُبَثاء، وخِبَاثٌ، وخَبَثَة؛ عَنْ كُرَاعٍ، قَالَ: وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعيل يُجْمَعُ عَلَى فَعَلَة غَيْرُهُ؛ قَالَ: وَعِنْدِي أَنّهم تَوَهَّمُوا فِيهِ فَاعِلًا، وَلِذَلِكَ كَسَّروه عَلَى فَعَلة. وحَكى أَبو زَيْدٍ فِي جَمْعِهِ: خُبُوثٌ، وَهُوَ نَادِرٌ أَيضاً، والأُنثى: خَبِيثةٌ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبائِثَ"[1].

إنّ الملمح الأبرز في المعنى اللغويّ للفظ (الخبيث) اقترانه بلفظ (الطيب)، فهو ضده الذي لا ينفك عنه في المعاجم العربيّة قديمها وحديثها، وقد اتضح ذلك فيما ذكرته من نصوص تتعلق بالمعنى اللغويّ لهذا اللفظ، التي سأعززها بقول الجوهري في باب الثاء (فصل الخاء) بكتابه (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)، حيث قال: "الخبيث: ضدّ الطيّب. وقد خبث الشئ خباثة، وخبث الرجل خُبْثاً، فهو خبيث"[2]، وقول أحمد مختار عمر في كتابه (معجم اللغة العربيّة المعاصرة): "خبُثت رائحةُ الطَّعام وغيره: أنتنت، صارت رديئةً مكروهةً، ضد طابت"[3].

ونلحظ أنّ المعاني اللغويّة التي تطالعنا في معنى (الخبيث) مكررة في المعاجم العربيّة، وجلّها معان معجمية تتعلق بالفساد المرتبط بالأطعمة والأفعال، والشر من الأقوال والأفعال أيضاً، أو الرديء الخسيس النتن من الأطعمة، أو الحرام والنجاسة، أو الفسق والفجور، بمعنى أنّ هذا المصطلح وصف لا يستحب سماعه أو إطلاقه في أيّ موقف من المواقف التي يتعرض لها الإنسان.

أمّا في الاصطلاح، فنجد مفهوم (الخبيث) لا يبتعد عن المعنى اللغويّ للفظ نفسه، فيتجه المعنى الاصطلاحي للفظ (الخبيث) عند الراغب الأصفهاني إلى ما يكره للرداءة والخسة، حيث قال: "الخُبْثُ والخَبِيثُ: ما يكره رداءة وخساسة، محسوساً كان أو معقولاً، وأصله الرّديء الدّخلة الجاري مجرى خَبَثِ الحديد"[4]، وهو عند ابن الجوزي بمعنى الرديء من كل شيء، ويتضح ذلك في قوله: "الْخَبيث فِي

---

[1] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، *لسان العرب*، ط3، دار صادر، بيروت، 1994، ج2، ص141–142، الجذر (خ ب ث).

[2] الجوهري، أبو نصر (ت 393هـ/1003م)، *كتاب الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة*، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ج1، ص281، الجذر (خ ب ث).

[3] عمر، أحمد مختار (ت 1424هـ/2003م)، *كتاب معجم اللغة العربيّة المعاصرة*، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ج1، ص605، الجذر (خ ب ث).

[4] الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت 502هـ/1108م)، *كتاب المفردات في غريب القرآن*، تحقيق صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1412هـ، ج1، ص272، الجذر (خ ب ث).

الأَصْل: الرَّدِيء من كل شَيْء. وخبث الْفضة وَالْحَدِيد: مَا نَفَاهُ الْكِير عَنهُ، ثمَّ استعير فِي الْحَرَام وَفِي الشرير، وَنَحْو ذَلِك. وضد الْخَبيث: الطّيب"[1].

وكذلك ربط الكفوي الخبث بالمكروه لرداءته وخسته، حيث قال: "الْخبث: هُوَ مَا يكره رداءة وخسة، محسوساً كَانَ أَو معقولاً، وَذَلِكَ يتَنَاوَل الْبَاطِل فِي الِاعْتِقَاد، وَالْكذب فِي الْمقَال، والقبح فِي الفعال"[2]، ومثله قول التهاوني الذي ربط الخبث والخباثة بالنجاسة: "الخبث: بالضم وسكون الموحّدة هو النجاسة الحقيقية كما أنّ الحدث هو النجاسة الحكمية كما مرّ"[3].

إنّ لفظ (الخبيث) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما ينبع من هذا اللفظ من دلالة ممقوتة غير مقبولة تجعل النفوس تنفر من الخوض فيما يدل عليه، أو تعافه، أو تبعد عنه، فهو ما لا يجوز الخوض فيه، أو ما لا يجوز عمله، ومن الممكن أن نستخلص تعريفاً للخبيث في الاصطلاح بما يتعلق في الدرس اللغويّ بقولنا: هو كل استعمال لغويّ لا تقبله أصول دراسة اللغة قبولاً تاماً لعدم توافقه مع هذه الأصول ومحظوراتها.

ويبدو أنّ المعنى اللغويّ والاصطلاحيّ للفظ (الخبيث) نابع من المعاني الفقهية لهذا اللفظ، فقد استخدمه أهل التفسير بمعنى الحرام من المال[4]، أو بمعنى الكافر أو الفاجر[5]، أو بمعنى الكفر والشرك[6]، وكلها معان تتعلق بالخسة والرداءة والنجاسة، أو بما تعافه النفوس وتستقذره وتبعد عنه في التعامل، أو بما لا يوافق النفس من المحرمات والمحظورات، أو قد يكون نابعاً من المعاني المستخدمة له في كتب التجويد والقراءات والعلل والحديث في أبواب توجيه القراءات القرآنية والجرح والتعديل، التي

---

(1) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج (ت 597هـ/1201م)، *كتاب نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر*، تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984، ص270.

(2) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت 1094هـ/1683م)، *الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة*، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمَّد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص429.

(3) التهاوني، محمد بن علي (ت بعد 1158هـ/1745م)، *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996، ج1، ص735.

(4) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/923م)، *تفسير الطبري الموسوم بجامع البيان عن تأويل آي القرآن*، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 2001، ج6، ص353-354.

(5) الطبري، *تفسير الطبري الموسوم بجامع البيان عن تأويل آي القرآن*، ج6، ص264.

(6) الطبري، *تفسير الطبري الموسوم بجامع البيان عن تأويل آي القرآن*، ج13، ص652.

جاء فيها وصفاً لقراءة معينة وتوجيهاً لغيرها، أو وصفاً للرواة للدلالة على كذبهم وخبثهم، وهو هنا قريب من ألفاظ الجرح والتعديل التي لا يعتد ولا يؤخذ بأحاديث أصحابها.

ونجد مثل ذلك عند أحمد بن حنبل في كتابه (العلل ومعرفة الرجال)، حيث قال: "عبد الله بن سَلمَة الْأَفْطَس قَالَ ترك النَّاس حَدِيثه قَالَ كَانَ يجلس إِلَى أَزْهَر السمان فَيحدث أَزْهَر وَيكْتب على الأَرْض كذب كذب وَكَانَ خَبِيث اللِّسَان"[1]، وما ذكره النسائي في كتابه (رسائل في علوم الحديث): "وَالْحسن بن زِيَاد اللؤْلُؤِي كَذَّاب خَبِيث"[2]، وما ذكره ابن جني في فصل سورة القيامة بكتابه المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: "وينبغي أن تكون هذه اللام لام الابتداء، أي: لأنا أقسم بيوم القيامة، وحذف المبتدأ للعلم به، على غرّة حال الحذف والتوكيد. فهذا هو الذي ينبغي أن تحمل عليه هذه القراءة، ولا ينبغي أن يكون أراد النون للتوكيد؛ لأن تلك تختص بالمستقبل؛ لأن الغرض إنما هو الآن مقسم لا أنّه سيقسم فيما بعد، ولذلك حملوه على زيادة "لا"، وقالوا: معناه أقسم بيوم القيامة، أي: أنا مقسم الآن؛ ولأن حذف النون هنا ضعيف خبيث"[3].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره السيوطي في كتابه جمع الجوامع المعروف بـ(الجامع الكبير)، حيث قال: "خَيْرُ أُمَّتِى القَرْن الذينَ أَنَا فِيهِمْ، ثُمَّ الثَّانِى، ثُمَّ الثَّالِثُ، ثُمَّ الرَّابعُ لَا يَعْبَأُ اللَّه بِهِمْ شَيْئًا. أَبو نعيم في المعرفة: عن عمر، وقال: هذا حديث غريب من حديث الأَعمش، يقال: إِنَّ الفيض بن وثيق تفرد به، انتهى، وفى المغنى: الفيض بن وثيق، قال ابن معين: كذاب خبيث"[4]، وكذلك قوله في كتابه الإتقان في علوم القرآن: "قَالَ الدَّانِيُّ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَدَدَ آيَاتِ الْقُرْآنِ سِتَّةُ آلَافِ آيَةٍ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَزِدْ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: وَمِائَتَا آيَةٍ وَأَرْبَعُ آيَاتٍ وَقِيلَ: وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَقِيلَ: وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَقِيلَ: وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ وَقِيلَ: وَسِتٌّ وَثَلَاثُونَ، قُلْت أَخْرَجَ الدَّيْلَمِيُّ فِي مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ مِنْ طَرِيقِ الْفَيْضِ بْنِ وَثِيقٍ عَنْ فُرَاتِ بْنِ سَلْمَانَ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا دَرَجُ الْجَنَّةِ عَلَى قَدْرِ آيِ الْقُرْآنِ

---

[1] أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ/855م)، *العلل ومعرفة الرجال*، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، ط2، دار الخاني، الرياض، 2001، ج2، ص494.

[2] النسائي، أبو عبد الرحمن (ت 303هـ/915م)، *رسائل في علوم الحديث*، تحقيق جميل علي حسن، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1985، ص71.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ/1002م)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج2، ص402.

[4] السيوطي، جلال الدين (ت 849هـ/911هـ)، *جمع الجوامع المعروف ب "الجامع الكبير"*، تحقيق مختار إبراهيم الهائج وعبد الحميد محمد ندا وحسن عيسى عبد الظاهر، ط2، الأزهر الشريف، القاهرة، 2005، ج4، ص446-447.

بِكُلِّ آيَةٍ دَرَجَةٌ فَتِلْكَ سِتَّةُ آلَافِ آيَةٍ وَمِائَتَا آيَةٍ وَسِتُّ عَشْرَةَ آيَةٍ بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ مِقْدَارُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ الْفَيْضُ قَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ: كَذَّابٌ خَبِيثٌ"[1].

إنّنا نستطيع أن نقول إنّ لفظ (الخبيث) قد استخدم في الدرس اللغويّ العربيّ للدلالة على كل خبيث تستكرهه اللغة أو ترفضه أو تعافه أو تستقذره أو تحرمه أو تحظره، وهو في هذا الجانب يقع ضمن ألفاظ الأحكام اللغويّة التقويميّة التي شاع استخدامها منذ نشأة البحث في اللغة، فالخبيث وصف لحكم لغويّ تقويميّ من أحكام الرد غير القطعيّ للاستعمالات اللغويّة، وقد استخدم علماء اللغة هذا الحكم لتأكيد مذهبهم في مسألة ما، وردّ ما يتعارض مع هذا المذهب لبعده عن الصواب في قاعدة لغويّة معترف بها ومجمع عليها، وقد يأتي هذا الحكم مستقلاً بذاته بلفظ (خبيث)، نحو قول سيبويه في (الكتاب) في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة: "ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت هذا أخوك عبد الله، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به. وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غير موضعه"[2]، أو بصيغة أفعل التفضيل (أخبث) للدلالة على أنّ شيئين قد اشتركا في صفة، وزاد أحدهما فيها على الآخر، وتكون الزيادة هنا متعلقة بتأكيد الرفض أو الرد لاستعمال لغويّ عن آخر، نحو قول سيبويه في (الكتاب) في باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله: "فإن قال: أقول مررت بقائماً رجل، فهذا أخبث، من قبل أنّه لا يُفصل بين الجار والمجرور"[3]، أو قد يأتي مع مرادفات لغويّة أو مصاحبات لغويّة تؤدي غرض الرد أو الرفض بمفردها، وإذا ما اقترنت بحكم (الخبيث) أصبحت مؤكدة لبعضها، نحو: قليل خبيث، وضعيف خبيث، وقبيح خبيث، ومن المواضع التي تدل على ذلك قول المبرد في (المقتضب) في باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة: "فَصَارَ الْمَعْنى: مَا أَنْت إِلَّا صَاحب شرب كشرب الْإِبِل، فَهَذَا ضَعِيف خَبِيث"[4].

والنظر في الاستعمالات اللغويّة ومعالجتها من قبل علماء العربيّة كان في أغلب الأحيان يحتكم إلى معايير نوعية تتعلق بالمفاضلة والترجيح بين هذه الاستعمالات اللغويّة، وهي معايير أساسها المفاضلة

---

[1] السيوطي، جلال الدين (ت 849هـ/911هـ)، *الإتقان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبرهيم، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ج1، ص232.

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج2، ص114.

[3] سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص124.

[4] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ/899م)، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، د.ط، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج3، ص231.

باستعمال مصطلحات كثيرة، منها: سائغ وأسوغ، وجيد وأجود، وحسن وأحسن، وخبيث وأخبث، وقبيح وضعيف ورديء، وغيرها، وذلك إلى جانب المعايير الكميّة المتعلقة بالكثرة والقلة والندرة، وغيرها [1].

وهذه المعايير بشقيها لا يمكن أن تنفك عن بعضها، فهي في الأساس موضوعة للحكم على جودة الاستعمالات اللغويّة وصحتها، والتفضيل بينها بجعل أحدها مقدماً على الآخر، والحكم على الاستعمالات اللغويّة بحكم (الخبيث) أو أحد اشتقاقاته واضح بشكل جلي في كتب عدد قليل من اللغويين العرب كان أكثرهم استخداماً له سيبويه في (الكتاب)، بخاصة ما يتعلق بالمسائل النحويّة عندما تحدّثوا عن نظام لغويّ عربيّ يجيز استعمالين لغويين، ومن ذلك ما ذكره ابن سيده في كتابه (المخصص) في باب تسمية المذكر والمؤنث نقلاً عن سيبويه: "وَقَالَ فِي كُرَاعٍ اسْم رجل قَالَ من الْعَرَب من يصرفهُ يُشبههُ بِذِرَاع والأجودُ ترك الصّرْف وصرفُه أَخْبَثُ الْوَجْهَيْنِ"[2]، فصَرْفُ (كُراع) جائز في العربيّة تشبيهاً له بـ(ذِراع)، والأجود فيه ترك الصرف؛ إذ إنّ صرفه أخبث من عدم صرفه من منطلق معيار نوعيّ يتعلق بالجودة والاستحسان.

وقد يطلق اللغويّ العربيّ حكمه على جودة الاستعمالات اللغويّة بعد الاستناد على المعايير الكمية والنوعية بشقيها، فيكون الحكم النوعيّ هنا نابعاً من حكم كميّ يتعلق بدرجة الشيوع، وذلك واضح في قول سيبويه في (الكتاب) في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة: "ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت هذا أخوك عبد الله، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به. وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غير موضعه. إنما تكون المعرفة مبنيا عليها أو مبنية على اسم أو غير اسم، وتكون صفة لمعروف لتبينه وتؤكده أن تقطعه من غيره. فإذا أردت الخبر الذي يكون حالا وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسم الذي جُعل ليوضح المعرفة أو تبين به. فالنكرة تكون حالا وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطَب قبل ذلك. فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجرِه كما أجروه، وضعْ كل شيء موضعه"[3]، الذي جعل معيار الكثرة الذي يندرج تحت المعايير الكميّة، وهو رأي الجمهور، أساساً لقبول الاستعمال اللغويّ وتسويغه.

ونجد عند التدقيق في الأحكام النوعيّة التقويميّة التي أطلقها علماء اللغة للحكم على صحة الاستعمالات اللغويّة أنّ هذه الأحكام قد تترادف للدلالة على حكم واحد في أغلب الأحيان، نحو ما ورد في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم في (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي: "وإن أخرت

---

[1] البكاء، محمد كاظم، *منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي*، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، بغداد، 1989، ص204-206.

[2] ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458هـ/1066م)، *المخصص*، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996، ج5، ص170.

[3] سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص113.

القسم عن حرف العطف كان نصبا لا غير كقولك: (والله لآتينك ثمّ لأضربنك الله). ولا يجوز فيه الخفض لأن حرف العطف قد ناب عن الخافض، وكان الخافض معه ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض، وشبهه بقولك: "مررت بزيد أول من أمس" و "أمس عمرو" وهذا قبيح خبيث للفصل بين الخافض والمخفوض"[1]، فقبيح وخبيث هنا من الأحكام النوعيّة التقويميّة المردودة ردّاً غير قطعيّ[2]، وكلاهما قائم بذاته، وكل منهما يتعلق باستعمالات لغويّة تخالف القواعد اللغويّة أو المحظورات اللغويّة المبنية على السماع والقياس، وغيرها من أصول اللغة[3]، لكنّها لا تصل إلى درجة الأحكام النوعيّة التقويميّة المردودة رداً قطعياً، نحو: المنكر، والخطأ، والمحال، والغلط، وغيرها[4]، فالحكم بها على الاستعمالات اللغويّة يعني أنّ لهذه الاستعمالات اللغويّة وجهاً من الممكن قبوله على الرغم من رداءته وخسته، وذلك على خلاف الاستعمالات اللغويّة الموصوفة بالأحكام النوعيّة التقويميّة المردودة ردّاً قطعياً، التي تؤدي بنا إلى الرفض القاطع للاستعمالات اللغويّة المخالفة للقياس النحويّ[5]، نحو قول ابن الحاجب في أماليه عندما تعرض للمفعول المطلق: "قال الشيخ: محتمل عندي أن يوجه على أنّ الضمير في "واجعله" ضمير المصدر المؤكد لجعل، تقديره: اجعل جعلاً، وبعض الناس يقول: إنّه ضمير المقدم ذكره مما عدد من الأسماع والأبصار وغيرها. وهذا باطل من حيث اللفظ والمعنى"[6].

والحقيقة أنّني لم أجد فيما عدت إليه من مصادر أو مراجع أيّ ارتباط بين الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث)، وهو من الأحكام المردودة ردّاً غير قطعيّ، بأيّ حكم من أحكام الرد القطعيّ، فقد ورد هذا الحكم مع مصاحبات لغويّة جلّها تنتمي إلى أحكام الرد غير القطعيّ، نحو: قليل خبيث، وضعيف خبيث، وخبيث ضعيف، وقبيح خبيث، التي من الممكن أن يكون لها مسوغ للقبول، ومن المواضع الدّالة

---

(1) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ/979م)، *شرح كتاب سيبويه للسيرافي*، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ج4، ص242.

(2) الحميداوي، *الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليليّة)*، ص137-186.

(3) المصاروة، جزاء محمد: *"الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه"*، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، البحرين، ع25، 2015، ص114.

(4) الحميداوي، *الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليليّة)*، ص187-216.

(5) الفقراء، سيف الدين طه: *"الوصف بالفحش في الأحكام التقويميّة في النحو العربيّ"*، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الكويت، ع163، 2023، ص162.

(6) ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين (ت 646هـ/1249م)، *أمالي ابن الحاجب*، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، د.ط، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1989، ج1، ص437.

على ذلك قول ابن السراج نقلاً عن سيبويه في باب الاستثناء المنقطع من الأول/مسائل من باب الاستثناء بكتابه (الأصول في النحو): "قال سيبويه: وتقول إنّ أحدًا لا يقول ذاك وهو خبيث ضعيف"[1].

إنّ الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) من الأحكام المردودة ردّاً غير قطعيّ، فعلى الرغم من بعده عن السماع والقياس، لكنّه يحظى بدرجة ضعيفة من القبول من باب النقد فقط للاستعمالات اللغويّة [2]، وقد عبر العلماء عن (الخبيث) بتعبيرات متنوعة، نحو: أخبث الوجهين، وخبيث، وقليل خبيث، وضعيف خبيث، وكلام خبيث، ومن خبيث، وقبيح خبيث، وخبيث ضعيف، وهي تعبيرات تدور في فلك الرد غير القطعيّ للاستعمالات اللغويّة لنيلها درجة ضعيفة من القبول.

المبحث الثاني: تطوّر شيوع حكم (الخبيث) في الدرس اللغويّ

الأحكام النوعيّة التقويميّة مستخدمة لتقويم الاستعمالات اللغويّة منذ نشأة البحث في اللغة، فقد استخدم علماء اللغة عدداً من المصطلحات بدرجات متفاوتة من لغويّ إلى آخر؛ لغرض إجراء مفاضلة بين استعمالين لغويين أو أكثر، ووصف أحدها بدرجة أعلى من الصحة والمقبوليّة والجودة.

إنّ التدقيق في مصادر رواة النشأة والتأسيس لا يوصلنا إلى أيّ استعمال لحكم (الخبيث)، ولعلّ أول الإشارات إلى هذا الحكم قد برزت عند يونس بن حبيب في الآراء التي نقلها سيبويه عنه، فقد ورد الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) عند يونس بن حبيب ونقله سيبويه عنه في موضع واحد شارحاً أو معقباً على استعمال لغويّ، وذلك في قول سيبويه في باب ما حذف الياء والواو فيه القياس بالكتاب: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سليميٌّ، وفي عميرة كلبٍ: عميريٌّ. وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث"[3].

وعليه، فقد يكون يونس بن حبيب هو من أسَّس منهج التقويم اللغويّ، لكنّ الذي أرسى دعائم هذا المنهج هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي استخدم أحكاماً نوعيّة تقويميّة بعدة ألفاظ منها: الغلط، والجيد والأجود، والخطأ، والقبيح، وأنّ سيبويه قد نقلها عن الخليل أيضاً[4]، علماً بأنّ الخليل لم يذكر في كتاب (العين) الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث)، لكنّه ذكر اللفظ لغرض التعريف بالمعنى اللغويّ الذي يحمله،

---

[1] ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت 316هـ/929م)، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ج1، ص298.

[2] الفقراء، *"الوصف بالفحش في الأحكام التقويميّة في النحو العربيّ"*، ص163.

[3] سيبويه، *الكتاب*، ج3، ص339.

[4] الفقراء، سيف الدين، وعلوي، حافظ: *"البُنى الصّرفية والنحويّة الموسومة بحكم الجيد عند سيبويه"*، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العراق، ع149، 2024، ص10.

وذلك في ستة عشر موضعاً، كان في عشرة منها بلفظ (الخبيث)، وستة منها بلفظ (أخبث)، منها قوله: "والنِّمسُ :سَبُعٌ من أَخْبَثِ السِّباع. ونِمْسٌ من الرِّجال، خبيث منهم"[1].

وورد الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) عند سيبويه في (الكتاب) في رأي واحد نقله عن يونس بن حبيب، وقد ذُكِرَ سابقاً، وكذلك ورد هذه الحكم عند سيبويه في كتابه في آراء مستقلة خاصة به، كان في أربعة مواضع منها بلفظ (الخبيث)، وموضعين بلفظ (أخبث)، وذلك إلى جانب أحكام نوعيّة تقويميّة أخرى شاع استخدامها في الكتاب للدلالة على درجة من درجات القبول لهذا الاستعمال اللغويّ عن ذاك الاستعمال اللغويّ، ومن ذلك قوله في باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله: "فإن قال: أقول مررت بقائماً رجل، فهذا أخبث، من قبل أنّه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أُسقط رُبّ قائماً رجلٍ. فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قبحه، فإنّ إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجل، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه"[2].

إنّنا نلمح من قول سيبويه السابق مدى شيوع الأحكام النوعيّة التقويميّة عنده، فقد ذكر في رأي واحد أحكاماً نوعيّة تقويميّة مختلفة، منها ما هو باللفظ المفرد، ومنها المركب، وهو أمر يقودنا إلى تأييد الرأي الذاهب إلى أن سيبويه هو من رسّخ منهج التقويم النحويّ في النظريّة النحويّة[3]، ويدل على ذلك انتشار الدراسات الموجّهة إلى دراسة موضوع الأحكام النوعيّة التقويميّة عنده، منها: (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ) لمحمد كاظم البكاء، 1989، و(المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغويّ عند سيبويه) لجزاء المصاروة، 2015، و(والبُنى الصّرفية والنحويّة الموسومة بحكم الجيد عند سيبويه) لسيف الدين الفقراء وحافظ علوي، 2024.

أمّا الفراء، فلم يذكر في (معاني القرآن) ولا في (كتاب فيه لغات القرآن) الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث)، لكنّه ذكر اللفظ لغرض التعريف بالمعنى اللغويّ الذي يحمله، وذلك في ثلاثة مواضع في (معاني القرآن)، كان في واحد منها بلفظ (أخبث)، ومنها قوله: "ولم نر العرب تهمزُ أَدْنَى إذا كان من الحسة، وهم فِي ذلك يقولون إنّه لدانيء خَبِيثٌ"[4]. ولم يذكر الأخفش الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث). وأمّا المبرّد فقد وجدت عنده موضعاً واحداً للحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) في كتابه (المقتضب) في باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة: "الْوَجْه: وَلَكِن الْبر بر من آمن بِاللَّه وَيجوز

---

[1] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت 170هـ/786م)، *كتاب العين*، تحقيق مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة هلال، بيروت، (د.ت)، ج7، ص276.

[2] سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص124.

[3] الفقراء، وعلوي: *"البُنى الصّرفية والنحويّة الموسومة بحكم الجيد عند سيبويه"*، ص11.

[4] الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ/822م)، *معاني القرآن*، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت)، ج1، ص42.

أَن يوضع الْبر فى مَوضِع الْبَار على مَا ذكرت لَك فَإِذا قلتمَا أَنْت إِلَّا شرب الْإِبِل – فالتقدير: مَا أَنْت إِلَّا تشرب شرب الْإِبِل، وَالرَّفْع فى هَذَا أبعد؛ لِأَنَّهُ إِذا قَالَ: مَا أَنْت إِلَّا سير فَالْمَعْنى: مَا أَنْت إِلَّا صَاحب سير؛ لِأَن السّير لَهُ فَإِذا قَالَ: مَا أَنْت إِلَّا شرب الْإِبِل فَفِيهِ فعل؛ لِأَن الشّرْب لَيْسَ لَهُ وَإِنَّمَا التَّقْدِير: إِلَّا تشرب شربا مثل شرب الْإِبِل، فَإِذا أَرَادَ الضَّمِير في الرّفْع كثر، فَصَارَ الْمَعْنى: مَا أَنْت إِلَّا صَاحب شرب كشرب الْإِبِل، فَهَذَا ضَعِيف خَبِيث"[1].

ويستعمل ابن السراج الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) في موضع واحد نقلاً عن سيبويه في كتابه (الأصول في النحو) في باب الاستثناء المنقطع من الأول/ مسائل من باب الاستثناء، حيث قال: "قال سيبويه: وتقول إنّ أحدًا لا يقول ذاك وهو خبيث ضعيف فمن أجاز هذا قال: إن أحدًا لا يقول هذا إلا زيدًا، حمله على "إنّ" وتقول: لا أحد رأيته إلا زيد، وإن بنيت جعلت "رأيته" خبرًا لأحد أو صفة. وتقول ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدًا كأنّه قال: قد قالوا ذاك إلا زيدا"[2].

وكذلك يستخدم أبو بكر الأنباري الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) في موضع واحد نقلاً عن سيبويه، وقد جاء هذا الموضع في كتابه (المذكر والمؤنث) في باب تفصيل الأسماء والنعوت المؤنثة وذكر ما يجري منها وما لا يجري، فقال: "وقال سيبويه: كُراعٌ: "الوجهُ فيه تركُ الصرفِ ومن العرب من يصرفُه يُشبهه بذراع؛ لأنه من أسماء المذكر. قال: وهو أخبثُ الوجهين""[3]، ولم ألمح لهذا الحكم وروداً عند النحاس في مصنفاته.

ونلمح خمسة مواضع للحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) عند السيرافي كان الغالب فيها أنّها نقلت عن سيبويه، وقد جاءت هذه المواضع في (شرح كتاب سيبويه للسيرافي)، منها ما ورد في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم: "ويجوز أن يكون القسم بالباء والتاء فيقع العطف عليه بالواو وثم، والفاء كقولك: (بالله، والرحمن، وتالله ثم الله لقد كان كذا وكذا). ولو قلت (والله لآتينك، ثم الله لأضربن) كنت بالخيار في الثاني إن شئت قطعت ونصبت لأن الأول قد تم بجوابه، وإن شئت عطفت ما بعد ثم على الأول فخفضته، وجئت له بجواب آخر، وإن شئت نصبته على أنه قسم آخر مستأنف، ويكون عطف جملة على جملة.... ولا يجوز فيه الخفض لأن حرف العطف قد ناب عن الخافض، وكان الخافض معه ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض، وشبهه بقولك: "مررت بزيد أول من

---

[1] المبرد، *المقتضب*، ج3، ص231.

[2] ابن السراج، *الأصول في النحو*، ج1، ص298.

[3] الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت 328هـ/940م)، *المذكر والمؤنث*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، لجنة إحياء التراث في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة، 1981، ج1، ص129.

أمس" و"أمس عمرو" وهذا قبيح خبيث للفصل بين الخافض والمخفوض"[1]. ولم يذكر الفارسي الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) إلا في موضع واحد في مصنفاته، وقد جاء هذا الموضع نقلاً عن سيبويه في (التكملة) في باب الأسماء التي تذكر وتؤنث: "فإذا سُمِّيَ بذراع، فالخليلُ وسيبويهِ يذهبان إِلَى صرْفِهِ. قَالَ الخليلُ: لأنَّه كَثُرَ تسميةُ المُذكّرِ بهِ فصارَ منْ أسمائهِ. وقد وُصِفَ بهِ أيضًا فِي قولهم :ثوبٌ ذِراعٌ فتمكَّنَ فِي المذكَّرِ. والكُراعُ: مؤنَّثَةٌ، وكذلك الكُراعُ من الأرْضِ فإنْ سَمَّيْتَ بهِ فالوجْهُ تَرْكُ الصَّرْفِ. قال سيبويهِ: ومن العَربِ من يَصْرِفُه يُشّبهُهُ بذِرَاعٍ قال: وذلك أخْبثُ الوجهينِ"[2].

لم أرَ تطوراً في استخدام الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) في مصنفات ابن جني، ولم أرَ شيوعاً لهذا الحكم عنده على الرغم من شيوع الأحكام النوعيّة التقويميّة في مصنفاته، فقد ذكر ابن جني هذا الحكم في موضعين فقط، وقد كان هذان الموضعان في كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، أحدهما قوله: "وقول أحمد بن يحيى إنّه ألقى فتحة أنتنه على كسرة الهاء–طريقه: أنّه لما نقل فتحة همزة أنتن إلى ما قبلها صادفت كسرة السوءة على شناعة النقل مع ذلك، فهجمت الفتحة على الكسرة فابتزّتها موضعها، وكلا القولين خبيث وضعيف. وعلى أننا قد أفردنا في كتاب الخصائص بابا لهجوم الحركات على الحركات، مختلفات كن أو متفقات، لكنه ليس على هذا الذى كرهناه واستضعفناه"[3]. وكذلك لم أرَ تطوراً أو شيوعاً لهذا الحكم عند الزمخشري، فقد ذكره في موضع واحد جاء في كتابه (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) في معرض حديثه عن تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾[4]، حيث قال: ""طفق يفعل كذا" مثل: جعل يفعل، وأخذ، وأنشأ. وحكمها حكم كاد في وقوع الخبر فعلا مضارعا، ... وعن بعضهم فَغَوى فبشم من كثرة الأكل، وهذا– وإن صح على لغة من يقلب الياء المكسور ما قبلها ألفا فيقول في "فنى، وبقي": "فنا، وبقا" وهم بنو طيّ– تفسير خبيث"[5].

نلمح بعد ذلك فتوراً غريباً في استخدام الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث)، فلم أجد له استخداماً بعد القرن الخامس الهجري إلا في مواضع قليلة وردت بعد القرن السابع الهجري، نحو ما نقله أبو حيّان عن

---

(1) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه للسيرافي*، ج4، ص241–242.

(2) الفارسي، أبو علي (ت 377هـ/987م)، *التكملة*، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1999، ص400–401.

(3) ابن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، ج1، ص155.

(4) سورة طه، الآية: 121.

(5) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ/1143م)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، ضبطه وصححه ورتبه مصطفى حسين أحمد، ط3، دار الريان للتراث، القاهرة، 1987، ج3، ص94.

سيبويه في كتابه (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، الذي ورد فيه موضعان لحكم (الخبيث)، وكتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، الذي ورد فيه موضع واحد نقلاً عن سيبويه للحكم نفسه يمثله قوله في باب الحال: "ونص سيبويه على أن قولك: أما البصرة فلا بصرة لك لا يجوز فيه إلا الرفع، وأنّه لا سبيل إلى النصب، وقال سيبويه بعد كلام: وزعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون: (أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد)، يجرونه مجرى المصدر وهو قليل خبيث، وإنّما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب، وأبي عمرو، ويونس"[1]، وكذلك الموضعين اللذين ذكرهما ناظر الجيش في كتابه (شرح التسهيل المسمّى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) نقلاً عن سيبويه، أحدهما قوله في باب الحال: "وقد نصّ سيبويه على أنّه لا يجوز في مثل (أما الحارث فلا حارث لك وأما البصرة... وأمّا أبوك ...) إلّا الرفع، وذكر أنّه لا سبيل إلى النصب. ولو كان النصب على ما اختاره المصنف لجاز، وقال سيبويه بعد نقل ما رواه يونس: "وهذا قليل خبيث، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبّهوا (الجماء الغفير) بالمصدر"[2]، ومثله الموضع الوحيد الذي ذكره الشاطبي في (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) نقلاً عن سيبويه، وذلك في فصل النسب، حيث قال: "قال سيبويه: وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليلٌ، قالوا في سَلِيمة: سَليميٌّ، وفي عَمِيرة كلب يعني بخصوصها: عَمِيريٌّ، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيثٌ، قال: وقالوا: سَلِيقيٌّ للرجل يكون من أهل السَّليقة، يعني من أهل الطبيعة، وهو الذي يتكلم بطبعه، فهذه ألفاظ نادرةٌ يوقف على محلها"[3].

نصل بعد هذا العرض إلى أنّ الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) ليس كغيره من الأحكام النوعيّة التقويميّة، فلم يبرز هذا الحكم عند علماء اللغة كالأحكام الأخرى، وقد كان استخدامه مقصوراً على مواضع معينة جلّها وردت عند سيبويه في كتابه، ثم نقلها عنه عدد محدود من العلماء للتدليل والاستشهاد بها، وذلك إلى جانب ورودها بصورة آراء مستقلة في عدد غير مذكور من المواضع عند علماء آخرين غير سيبويه.

---

(1) الأندلسي، أبو حيان (ت 745هـ/1344م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، ج3، ص1574.

(2) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت 778هـ/1377م)، *شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007، ج5، ص2274.

(3) الشاطبي، أبو إسحق (ت 790هـ/1388م)، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007، ج7، ص496.

المبحث الثالث: مظاهر استعمال حكم (الخبيث) في الدرس اللغويّ

استخدم اللغويون العرب الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) بشكل محدود جداً، وقد تعددت مظاهر استخدامهم لهذا الحكم على الرغم من ندرة وروده عندهم، فجاء عندهم بصورة الوصف أو اللفظ المفرد بلفظ (الخبيث)، أو بصيغة أفعل التفضيل (أخبث) للدلالة على أنّ شيئين قد اشتركا في صفة، وزاد أحدهما فيها على الآخر، وتكون الزيادة هنا متعلقة بتأكيد الرفض أو الرد لاستعمال لغويّ عن آخر، أو باقترانه بأحكام نوعيّة تقويميّة أخرى، هي: القليل، والضعيف، والقبيح، والمنكر.

وممّا ورد بلفظ (الخبيث) للحكم على الاستعمالات اللغويّة ما ذكره سيبويه في (الكتاب) في باب ما لا يكون فيه الاسم إلا نكرة: "وزعم مَن نثق به أنه سمع رؤبةَ يقول: هذا غلامٌ لك مُقبلاً، جعله حالا ولم يجعله من اسم الأول. واعلم أنّ ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا ينتصب انتصابَ النكرة، وذلك أنّه لا يَحسُن لك أن تقول: هذا زيدٌ الطويلَ، ولا هذا زيدٌ أخاك، من قبل أنّه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة، ... ولكن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالا للمعرفة. ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت هذا أخوك عبد الله، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به. وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غير موضعه. إنّما تكون المعرفة مبنيا عليها أو مبنية على اسم أو غير اسم، ...فالنكرة تكون حالا وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطَب قبل ذلك. فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجرِه كما أجروه، وضعْ كل شيء موضعه"[(1)].

وهذا الاستخدام يتعلق بحكم نوعيّ تقويميّ أطلق للحكم على استعمال لغويّ من جانب نحويّ كان معيار الكثرة فيه، وهو رأي الجمهور، أساساً لقبول الاستعمال اللغويّ وتسويغه، ولا سبيل لمخالفة هذا الاستعمال اللغويّ لوضوح ما ورد فيه من شواهد قد أقرّها الجمهور، وقد نقل السيرافي ذلك عن سيبويه في كتابه (شرح كتاب سيبويه للسيرافي) [(2)]. ولم أجد فيما عدت إليه من مصادر استخداماً آخر غير هذين الاستخدامين للحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) بلفظ الخبيث، باستثناء ما ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾[(3)]، وقد عُرِضَ سابقاً[(4)]، واستخدامات محدودة وردت عند الرضي الإستراباذي في كتابه (شرح شافية ابن الحاجب)، وقد كان الغرض منها وصف شاعر أو راجز بالخبث، منها قوله: "قال الآمدي في المؤتلف والمختلف: بارق اسم جبل نزل به سعد بن علي بن حارثة بن عمرو بن عامر، فنُسبوا إلى ذلك

---

(1) سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص113-114.

(2) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه للسيرافي*، ج2، ص442.

(3) سورة طه، الآية 121.

(4) الزمخشري، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، ج3، ص94.

الجبل، وبارق: أخو خزاعة، وهذا هو سُراقة بن مرداس الأصغر، وهو شاعر مشهور خبيث"[1]، واستخدام وحيد ورد عند البغدادي في (شرح أبيات مغني اللبيب) كان الغرض منه وصف الخبث في الهجاء[2].

إنّ من مظاهر استعمال حكم (الخبيث) في الدرس اللغويّ وروده بصيغة أفعل التفضيل (أخبث)، ووروده على هذه الصورة دليل قاطع على أنّه قد توفر أمام اللغويين العرب عدة استعمالات لمسألة لغويّة معينة كل صورها مجازة، لكنّ وجهاً منها أبعد عن الجودة والصحة والمقبوليّة من الوجوه الأخرى، وقد ورد هذا الحكم على هذه الصورة في موضعين فقط في كتاب سيبويه، أولها في باب تسمية المذكر بالمؤنث، قال: "اعلم أن كل مذكّر سّميته مؤنّث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أنّ أصل المذكر، عندهم أن يسمّى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيَّاه بالمذكر وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي. فمن ذلك: عناق، وعقرب، وعقاب، وعنكبوت، وأشباه ذلك. وسألته: عن ذراع فقال: ذراعٌ كثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر وصار من أسمائه خاصَّة عندهم، ومع هذا أنهَّم يصفون به المذكر فيقولون: هذا ثوبٌ ذراعٌ. فقد تمكن هذا الاسم في المذكر. وأما كراع فإن الوجه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع؛ لأنه من أسماء المذكر. وذلك أخبث الوجهين"[3].

ونلحظ هنا أنّ سيبويه قد أطلق الحكم هنا بعد حديث يتعلق يتنوع الاستعمالات اللغويّة واتساعها، وهي استعمالات تحمل في ثناياها درجة من المفاضلة النابعة من الكثرة والشيوع أو القرب والبعد عن السماع والقياس والاطّراد، وجلّها استعمالات لغويّة يبيحها النظام الصرفيّ للغة، لكنّ ثمة سماع أو قياس أو شيوع واطّراد توجب لوجه منها الأفضليّة على الوجوه الأخرى.

أمّا الموضع الثاني للحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) بلفظ (أخبث) عند سيبويه في (الكتاب)، فقد ذكره في باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله، قال: "ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز، لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل. فإن قال: أقول مررت بقائما رجل، فهذا أخبث، من قبل أنّه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أُسقط رُبّ قائما رجلٍ. فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرفْ قبحه، فإنّ إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه"[4]، وقد جاء الحكم النوعيّ

---

[1] الإستراباذي، نجم الدين محمّد بن الحسن الرضي (ت 686هـ/1287م)، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975، ج4، ص328.

[2] البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ/1682م)، *شرح أبيات مغني اللبيب*، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت، (د.ت.)، ج4، ص251.

[3] سيبويه، *الكتاب*، ج3، ص235-236.

[4] سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص124.

التقويميّ هنا بناء على أوجه إعرابية متعددة اعتمد سيبويه فيها على القياس لتحديد أفضلية وجه منها على الوجوه الأخرى.

والملمح الأبرز في صورة حكم (الخبيث) على صيغة أفعل التفضيل (أخبث) أنّ هذه الصورة قد وردت عند سيبويه في موضعين فقط، ولم ترد عند غيره من علماء اللغة، وإذا ما وردت عندهم، فإن ورودها سيكون نقلاً عن سيبويه للمواضع نفسها، وذلك عند عدد محدود من العلماء، نحو: الأنباري في كتابه (المذكر والمؤنث) [1]، والسيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه)[2]، والفارسي في كتابه (التكملة)[3]، وناظر الجيش في كتابه (شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) [4].

ونلمح مظهراً ثالثاً من مظاهر استخدام الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) من خلال وروده مع مرادفات لغويّة أو مصاحبات لغويّة تؤدي غرض الرد غير القطعيّ أو الرفض غير القطعيّ بمفردها، وإذا ما اقترنت به أصبحت مؤكدة لبعضها، نحو: قليل خبيث، وضعيف خبيث، وقبيح خبيث، وقد ورد هذا الحكم على هذه الصورة في ثلاثة مواضع في كتاب سيبويه، اثنان منها بصورة (قليل خبيث)، وواحد بصورة (ضعيف خبيث)، ويتمثل ذلك بقوله في باب ما يُختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات" وزعم يونسُ أنّه قول أبِي عَمرو. وذلك قولكَ: أَمّا العَبِيدُ فذو عَبيدٍ، وأَمّا العبدُ فذو عبدٍ، وأَمّا عبدانِ فذو عبدينِ. وإنَّما اختير الرفعُ لأنّ ما ذكرت في هذا الباب أسماءٌ والأسماءُ لا تجرى مجرى المصادر. ألا تَرى أنَّك تقولُ: هو الرجلُ عِلْماً وفِقْهاً، ولا تقول: هو الرجلُ خَيْلاً وإبلاً... وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث"[5]، وقد جاء الحكم النوعيّ التقويميّ هنا بناء على أوجه إعرابية متعددة اعتمد سيبويه فيها على القياس لتحديد أفضلية وجه منها على الوجوه الأخرى.

وكذلك قول سيبويه في باب ما حمل على موضع العامل/ في الاسم والاسم: "وتقول: إنّ أحدا لا يقول ذاك، وهو ضعيف خبيث، لأنّ أحدا لا يستعمل في الواجب، وإنّما نفيتَ بعد أن أوجبتَ، ولكنّه قد احتُمل حيث كان معناه النّفي، كما جاز في كلامهم: قد عرفتُ زيدٌ أبو مَن هو، حيث كان معناه أبو مَن زيدٌ. فمن أجاز هذا قال: إنّ أحداً لا يقول هذا إلا زيدا، كما أنّه يقول على الجواز: رأيتُ أحدا لا يقول

---

[1] الأنباري، *المذكر والمؤنث*، ج1، ص129.

[2] السيرافي، *شرح كتاب سيبويه للسيرافي*، ج4، ص8.

[3] الفارسي، *التكملة*، ص400-401.

[4] ناظر الجيش، *شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، ج8، ص4021.

[5] سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص387-389.

ذاك إلا زيدا، يصير هذا بمنزلة ما أعلمُ أنّ أحدا يقول ذاك، كما صار هذا بمنزلة ما رأيتُ حيث دخله معنى النّفي"[1].

وورود الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) على هذه الصورة (قليل خبيث) أو (ضعيف خبيث) عند علماء اللغة الآخرين لم يتجاوز ما ذكره سيبويه لها من مواضع، باستثناء ما ذكره المبرد في (المقتضب) في باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة: "الْوَجْه: وَلَكِن الْبر بر من آمن بِاللَّه وَيجوز أَن يوضع الْبر في مَوضِع الْبَار على مَا ذكرت لَك فَإِذا قلتمَا أَنْت إِلَّا شرب الْإِبِل – فالتقدير: مَا أَنْت إِلَّا تشرب شرب الْإِبِل، وَالرَّفْع فى هَذَا أبعد؛ لِأَنَّهُ إِذا قَالَ: مَا أَنْت إِلَّا سير فَالْمَعْنى: مَا أَنْت إِلَّا صَاحب سير؛ لِأَن السّير لَهُ فَإِذا قَالَ: مَا أَنْت إِلَّا شرب الْإِبِل فَفِيهِ فعل؛ لِأَن الشّرْب لَيْسَ لَهُ وَإِنَّمَا التَّقْدِير: إِلَّا تشرب شربا مثل شرب الْإِبِل، فَإِذا أَرَادَ الضَّمِير في الرّفْع كثر، فَصَارَ الْمَعْنى: مَا أَنْت إِلَّا صَاحب شرب كشرب الْإِبِل، فَهَذَا ضَعِيف خَبِيث"[2]، أمّا باقي المواضع فجلّها نقل عن سيبويه، نحو الموضع الوحيد الذي ذكره الشاطبي في (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)) نقلاً عن سيبويه، وقد ذُكِرَ سابقاً[3].

ويقترن الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) بالحكم النوعيّ التقويمي (القبيح) في موضع واحد فقط فيما عدت إليه من مصادر ومراجع، وقد ورد هذا الموضع عند السيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه) في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم: "وإن أخرت القسم عن حرف العطف كان نصبا لا غير كقولك: (والله لآتينك ثم لأضربنك الله) ولا يجوز فيه الخفض لأن حرف العطف قد ناب عن الخافض، وكان الخافض معه ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض، وشبهه بقولك: "مررت بزيد أول من أمس" و"أمس عمرو" وهذا قبيح خبيث للفصل بين الخافض والمخفوض"[4]، ونلحظ هنا أنّ الحكم قد استند إلى ما تتطلبه الرتبة وما يتطلبه التركيب اللغويّ من مراعاة لترتيب العناصر الداخلة في تكوين التركيب اللغويّ، وما يسمح به النظام النّحوي من مسوغات للخروج على السماع أو القياس.

لا يجد المتتبع للأحكام النوعيّة التقويميّة في كتب اللغة العربيّة مواضع كثيرة للحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث)، فلم تتعدد هذه المواضع على الرغم من إيمان علماء اللغة (بأهمية هذه الأحكام في المفاضلة بين وجوه الاستعمالات اللغويّة، والبعد عن الحكم على هذه الوجوه من أبواب السماع والقياس ونعتها بمقاييس الصواب والخطأ فقط، فاللغة تعطي أبناءها أو مستخدميها فضاءات لقولبة استعمالاتهم لها في ظل ما نقل لهم من أحكام ومعايير تجعل بعضها موسوماً بالفصاحة، وبعضها الأخر موسوماً بالصحة،

---

[1] سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص318.

[2] المبرد، *المقتضب*، ج3، ص231.

[3] الشاطبي، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*، ج7، ص496.

[4] السيرافي، *شرح كتاب سيبويه للسيرافي*، ج4، ص242.

وقسماً بليغاً، والقسم الآخر لحناً، بمعنى أنّ لاستعمال اللغة مستويات يقررها العارفون في اللغة، وقد نالت هذه المسألة نصيباً من الدراسة والتحليل لدى الباحثين في اللغة[1].

ونلمح بعد هذا العرض أنّ الضوابط المعتمدة في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) لم تتنوع عند سيبويه وغيره من علماء اللغة نظراً لقلة استخدامهم لهذا الحكم وندرته، فقد جاء حكم (الخبيث) في مواضع محدودة أغلبها ذُكِرَ في كتاب سيبويه، ثم بعد ذلك نقلها عنه العلماء الآخرون.

إنّ ضابط الأصل والفرع من الضوابط التي اعتمد عليها علماء اللغة في إصدار الأحكام النوعيّة التقويميّة، وفي هذا الجانب يجعل العلماء الأصل لما قامت عليه القضية أو المسألة اللغويّة، والفرع ما نشأ عنها وانبنى عليها، وقد كان هذا الضابط بارزاً في باب تسمية المذكر بالمؤنث في كتاب سيبويه، الذي استخدم فيه الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) بعد حديث يتعلق بالممنوع من الصرف والمصروف وتنوّع الاستعمالات اللغويّة واتساعها في هذا الجانب، التي يبيحها النظام الصرفيّ للغة، لكنّ ثمة مسألة أصل وفرع توجب لوجه منها الأفضليّة على الوجوه الأخرى: " اعلم أن كل مذكّر سّميته مؤنّث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أنّ أصل المذكر، عندهم أن يسمّى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، ...وأما كراع فإن الوجه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع؛ لأنه من أسماء المذكر. وذلك أخبث الوجهين"[2].

ومن ضوابط إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) ما يتعلق بالشيوع وكثرة الاستعمال، وقد ورد هذا الضابط في قول سيبويه في (الكتاب) في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة: "ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلتهذا أخوك عبد الله، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به. وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غير موضعه. ...فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجرِه كما أجروه، وضعْ كل شيء موضعه"[3]، وقد جعل سيبويه هنا معيار الكثرة الذي يندرج تحت المعايير الكميّة، وهو رأي الجمهور، أساساً لقبول الاستعمال اللغويّ وتسويغه، ولعله في ذلك يؤكد أهميّة هذه العلة النّحوية في الدرس اللغويّ، فعلة الشيوع وكثرة الاستعمال أساساً لقبول الاستعمالات اللغويّة.

إنّ مراعاة السماع والقياس في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ (الخبيث) واضح في قول سيبويه في (الكتاب) في باب ما حذف الياء والواو فيه القياس: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سليميٌّ، وفي عميرة كلبٍ: عميريٌّ. وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث"[4]، الذي تذهب الدلالة

---

[1] أبو الرب، محمد، "*مقاييس الصواب والخطأ في اللغة من منظور لساني*"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، كلية الأميرة عالية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، مج12، ع1، 2007، ص125-128.

[2] سيبويه، *الكتاب*، ج3، ص235-236.

[3] سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص113.

[4] سيبويه، *الكتاب*، ج3، ص339.

فيه إلى الأفضلية من ناحية القياس، وكذلك ما ذكره ابن جني في كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) في فصل سورة القيامة: "وينبغى أن تكون هذه اللام لام الابتداء، أي: لأنا أقسم بيوم القيامة، وحذف المبتدأ للعلم به، على غرّة حال الحذف والتوكيد. فهذا هو الذى ينبغى أن تحمل عليه هذه القراءة، ولا ينبغى أن يكون أراد النون للتوكيد؛ لأن تلك تختص بالمستقبل؛ لأن الغرض إنما هو الآن مقسم لا أنّه سيقسم فيما بعد، ولذلك حملوه على زيادة "لا"، وقالوا: معناه أقسم بيوم القيامة، أى: أنا مقسم الآن؛ ولأن حذف النون هنا ضعيف خبيث"[1].

ونلحظ الاحتكام إلى المعنى ووجه الكلام وتعدد الأوجه الإعرابيّة والاعتماد على ما تقتضيه الرتبة ومراعاة الترتيب في الجملة، وذلك عند سيبويه في (الكتاب) في باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله: "ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز، لأنّه صار قبل العامل في الاسم، ...فإن قال: أقول مررت بقائما رجل، فهذا أخبث، من قبل أنّه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ...ولكن معرفة قبحه أمثل من إعرابه"[2]، وعند السيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه) في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم: "وإن أخرت القسم عن حرف العطف كان نصبا لا غير كقولك: (والله لآتينك ثم لأضربنك الله.) ولا يجوز فيه الخفض لأن حرف العطف قد ناب عن الخافض، وكان الخافض معه ولا يجوز الفصل بين الخافض والمخفوض، وشبهه بقولك: "مررت بزيد أول من أمس" و"أمس عمرو" وهذا قبيح خبيث للفصل بين الخافض والمخفوض"[3].

إنّ الحكم هنا قد استند إلى ما تتطلبه الرتبة وما يتطلبه التركيب اللغويّ من مراعاة لترتيب العناصر الداخلة في تكوين التركيب اللغويّ، وما يسمح به النظام النّحوي من مسوغات للخروج على السماع أو القياس، أو أنّه جاء بناء على أوجه إعرابية متعددة تم الاعتماد فيها على القياس لتحديد أفضلية وجه منها على الوجوه الأخرى.

ونجد ضابط الاعتداد باللهجات أو اللغات – وهي من مظاهر السماع – في إصدار الحكم النوعيّ التقويميّ الخبيث حاضراً في موضع واحد فيما عدت إليه من مصادر ومراجع، وذلك عند الزمخشري في كتابه (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) في معرض حديثه عن تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾[4]، حيث قال: ""طفق يفعل كذا" مثل: جعل يفعل، وأخذ، وأنشأ. وحكمها حكم كاد في

---

[1] ابن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، ج2، ص402.

[2] سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص124.

[3] السيرافي، *شرح كتاب سيبويه للسيرافي*، ج4، ص242.

[4] سورة طه، الآية: 121.

وقوع الخبر فعلا مضارعا، ... وعن بعضهم فَغَوى فبشم من كثرة الأكل، وهذا– وإن صح على لغة من يقلب الياء المكسور ما قبلها ألفا فيقول في "فنى، وبقي": "فنا، وبقا" وهم بنو طيّ– تفسير خبيث"[1].

الخاتمة

بيّن البحث أنّ حكم الخبيث من أحكام الرد غير القطعيّ للاستعمالات اللغويّة، الذي يقع ضمن نطاق الأحكام النوعيّة التقويميّة التي أطلقها علماء اللغة منذ نشأة البحث في اللغة للحكم على الاستعمالات اللغويّة التي تتمتع بقدر عالٍ أو منخفض من المقبولية والانسجام مع المعايير والضوابط اللغويّة التي وضعها العلماء بناءً على أصول دراسة اللغة، كالسماع والقياس، وغيرها.

إنّ للاستعمالات اللغويّة مستويات، ومن المقرر أنّ درجة قبول هذه المستويات تختلف وتتفاوت من لغويّ إلى آخر بناءً على الأحكام النوعيّة التقويميّة التي أطلقها هؤلاء اللغويون؛ ولذلك نجد الأحكام النوعيّة التقويميّة قد جاءت لتعبر عن مستويات قبول الاستعمالات اللغويّة بالرد القطعيّ لها، أو بالرد غير القطعيّ، ومن الأحكام النوعيّة التقويميّة التي استخدمها علماء اللغة في هذا الجانب حكم الخبيث، الذي يندرج ضمن دائرة أحكام الرد غير القطعيّ للاستعمالات اللغويّة.

ويقرر البحث أنّ نشأة الأحكام النوعيّة التقويميّة بشكل عام، ومنها حكم الخبيث، ترتبط بنشأة البحث في اللغة، وقد دل على ذلك ما وصل إلى الباحثين من أحكام نوعيّة تقويميّة ترتبط بالخليل وسيبويه، وربما قبلهما، التي كان من ضمنها حكم الخبيث، لكنّ سيبويه هو من رسخ المنهج المتعلق بإصدار هذه الأحكام النوعيّة التقويميّة بعد النظر في تعدد الأوجه والاستعمالات والاحتمالات، ويدلّ على ذلك أنّ البحث لم يجد ذيوعاً وانتشاراً لحكم الخبيث في مؤلفات اللغويين العرب، فكلّ المواضع التي ورد فيها هذا الحكم لم تتجاوز ما ورد عند سيبويه في (الكتاب)، فكان أغلبها نقلاً عنه من مواضع محدودة ورد فيها هذا الحكم في كتابه، ومن هنا يرى البحث بأنّ حكم الخبيث قد ترسخ على يدي سيبويه في القرن الثاني الهجريّ، لكنّه لم يلق بعده ذيوعاً وانتشاراً، ويقودني ذلك إلى تأكيد الرأي الذاهب إلى أنّ سيبويه هو من رسخ المنهج المتعلق بإصدار الأحكام النوعيّة التقويميّة في الدرس اللغويّ العربيّ.

ويذكر البحث بأنّ صور استعمال الحكم النوعيّ التقويميّ الخبيث تتنوع في الحكم على الاستعمالات اللغويّة في اللغة العربيّة، فبعضها مرتبط بالسماع، وبعضها بالقياس، وبعضها بالكثرة والشيوع، وبعضها باللغات أو اللهجات، وغيرها.

وتتنوّع أشكال ورود الحكم النوعيّ التقويميّ الخبيث في اللغة العربيّة كتنوّع أشكال الأحكام النوعيّة التقويميّة الأخرى، فقد جاء هذا الحكم بصورة اللفظ المفرد بلفظ الخبيث ولفظ أخبث في شواهد محدودة،

[1] الزمخشري، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، ج3، ص94.

وصورة اللفظ المركب مع أحكام نوعيّة تقويميّة أخرى في شواهد محدودة أيضاً، وهي هنا مرادفات لغويّة أو مصاحبات تفيد التأكيد والترسيخ للرد غير القطعيّ للاستعمالات اللغويّة.

نلمح في استعمال سيبويه وغيره من العلماء للحكم النوعيّ التقويميّ الخبيث ضوابط كثيرة تتعلق بالسماع والقياس والشيوع والكثرة والقلة والأصل والفرع وتعدد الأوجه الإعرابية، وغيرها، ونلمح أيضاً تفاوتاً واضحاً بين العلماء في إطلاق هذا الحكم وشيوعه بينهم، وبناءً عليه، فإنّ البحث يقر بحاجة الأحكام النوعيّة التقويميّة في اللغة العربيّة إلى دراسة خاصة تتناول جميع جوانبها.

المصادر والمراجع

الإستراباذي، نجم الدين محمّد بن الحسن الرضي (ت686هـ/1287م)، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ/940م)، *المذكر والمؤنث*، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة رمضان عبد التواب، د.ط، لجنة إحياء التراث في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة، 1981.

الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ/1344م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ/1682م)، *شرح أبيات مغني اللبيب*، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت، (د.ت.).

البكاء، محمد كاظم، *منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي*، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، بغداد، 1989.

التهاوني، محمد بن علي (تبعد 1158هـ/1745م)، *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية جورج زيناني، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ/1002م)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج (ت597هـ/1201م)، *كتاب نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر*، تحقيق محمد عبد الكريم كاظم الراضي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

الجوهري، أبو نصر (ت393هـ/1003م)، *كتاب الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة*، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين (ت646هـ/1249م)، *أمالي ابن الحاجب*، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت، 1989.

الحميداوي، نزار، *الأحكام التقويميّة في النحو العربي (دراسة تحليليّة)*، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2011.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله (ت666هـ/1268م)، *كتاب مختار الصحاح*، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، 1979.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت502هـ/1108م)، *كتاب المفردات في غريب القرآن*، تحقيق صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1412هـ.

أبو الرب، محمد: "*مقاييس الصواب والخطأ في اللغة من منظور لساني*"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، كلية الأميرة عالية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، مج12، ع1، 2007.

الرياميّ، محمود، *المصطلحات التقييميّة في النظريّة النحويّة/ الأصول والمفاهيم والعلاقات*، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2017.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت538هـ/1143م)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، ضبطه وصححه ورتبه مصطفى حسين أحمد، ط3، دار الريان للتراث، القاهرة، 1987.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت316هـ/929م)، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ/1066م)، *المخصص*، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ/979م)، *شرح كتاب سيبويه للسيرافي*، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.

السيوطي، جلال الدين (ت849هـ/911هـ)، *الإتقان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبرهيم، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974.

السيوطي، جلال الدين (ت849هـ/911هـ)، *جمع الجوامع المعروف بـ"الجامع الكبير"*، تحقيق مختار إبراهيم الهائج وعبد الحميد محمد ندا وحسن عيسى عبد الظاهر، ط2، الأزهر الشريف، القاهرة، 2005.

الشاطبي، أبو إسحق (ت790هـ/1388م)، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرون، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ/923م)، *تفسير الطبري الموسوم بجامع البيان عن تأويل آي القرآن*، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 2001.

أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ/855م)، *العلل ومعرفة الرجال*، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، ط2، دار الخاني، الرياض، 2001.

عمر، أحمد مختار (ت1424هـ/2003م)، *كتاب معجم اللغة العربيّة المعاصرة*، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008.

ابن فارس، أبو الحسين (ت395هـ/1005م)، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979.

الفارسي، أبو علي (ت377هـ/987م)، *التكملة*، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1999.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ/822م)، *معاني القرآن*، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (د.ت.).

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت170هـ/786م)، *كتاب العين*، تحقيق مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، بيروت، (د.ت.).

الفقراء، سيف الدين طه: "*الوصف بالفحش في الأحكام التقويميّة في النحو العربيّ*"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الكويت، ع163، 2023.

الفقراء، سيف الدين، وعلوي، حافظ: "*البُنى الصّرفية والنحويّة الموسومة بحكم الجيد عند سيبويه*"، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العراق، ع149، 2024.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت1094هـ/1683م)، *الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة*، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمَّد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ/899م)، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.).

المصاروة، جزاء محمد: "*الاستعمال اللغوي القبيح: دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه*"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، البحرين، ع25، 2015.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ/1311م)، *لسان العرب*، ط3، دار صادر، بيروت، 1994.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت778هـ/1377م)، *شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007.

النسائي، أبو عبد الرحمن (ت303هـ/915م)، *رسائل في علوم الحديث*، تحقيق جميل علي حسن، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1985.

References

al-Istrābādhī, Najm al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Raḍī (d. 686 A.H. / 1287 A.D.), *sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib*, edited by: Muḥammad Nūr al-Ḥasan wa-ākharūn, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, 1975.

al-Anbārī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim (d. 328 A.H. / 940 A.D.), *al-mudhakkar wa-al-mu'annath*, edited by: Muḥammad 'Abd al-Khāliq 'Uḍaymah, murāja'at : D. Ramaḍān 'Abd al-Tawwāb, Lajnat Iḥyā' al-Turāth fī al-Majlis al-A'lá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah bi-Wizārat al-Awqāf, Cairo, 1981.

al-Andalusī, Abū Ḥayyān (d. 745 A.H. / 1344 A.D.), *Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-'Arab*, edited by: Rajab 'Uthmān Muḥammad, murāja'at : Ramaḍān 'Abd al-Tawwāb, 1st edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1998.

al-Baghdādī, 'Abd al-Qādir ibn 'Umar (d. 1093 A.H. / 1682 A.D.), *sharḥ abyāt Mughnī al-labīb*, edited by: 'Abd al-'Azīz Rabāḥ wa-Aḥmad Yūsuf Daqqāq, 1st edition, Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, Beirut, (d.n.).

al-Bukā', Muḥammad Kāẓim, *Manhaj Kitāb Sībawayh fī al-Taqwīm al-Naḥwī*, 1st edition, Dār al-Shu'ūn al-Thaqāfīyah al-'Āmmah "Āfāq 'Arabīyah", Baghdad, 1989.

Althāwny, Muḥammad ibn 'Alī (d. ba'da 1158 A.H. / 1745 A.D.), *Mawsū'at Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-'Ulūm*, taqdīm wa-ishrāf wa-murāja'at : D. Rafīq al-'Ajam, edited by: D. 'Alī Daḥrūj, naql al-naṣṣ al-Fārisī ilá al-'Arabīyah : D. 'Abd Allāh al-Khālidī, al-tarjamah al-ajnabīyah : D. Jūrj zynāny, 1st edition, Maktabat Lubnān Nāshirūn, Beirut, 1996.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 'Uthmān (d. 392 A.H. / 1002 A.D.), *al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirā'āt wa-al-īḍāḥ* 'anhā, edited by: Muḥammad 'Abd al-Qādir 'Aṭā, 1st edition, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, 1998.

Ibn al-Jawzī, Jamāl al-Dīn Abū al-Faraj (d. 597 A.H. / 1201 A.D.), *Kitāb Nuzhat al-a'yun al-nawāẓir fī 'ilm al-wujūh wa-al-naẓā'ir*, edited by: Muḥammad 'Abd al-Karīm Kāẓim al-Rāḍī, 1st edition, Mu'assasat al-Risālah, Beirut, 1984.

al-Jawharī, Abū Naṣr (d. 393 A.H. / 1003 A.D.), *Kitāb al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-'Arabīyah*, edited by: Aḥmad 'Abd al-Ghafūr 'Aṭṭār, 4th edition, Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, Beirut, 1987.

Ibn al-Ḥājib, Abū 'Amr Jamāl al-Dīn (d. 646 A.H. / 1249 A.D.), *Amālī Ibn al-Ḥājib*, edited by: al-Duktūr Fakhr Ṣāliḥ Sulaymān Qadārah, Dār 'Ammār, al-Urdun, Dār al-Jīl, Beirut, 1989.

al-Ḥamīdāwī, Nizār, *al-aḥkām altqwymyyh fī al-naḥw al-'Arabī (dirāsah thlylyyh)*, 1st edition, Dār al-Kutub al'lmyyh, Beirut, 2011.

al-Rāzī, Zayn al-Dīn Abū ‘Abd Allāh (d. 666 A.H. / 1268 A.D.), *Kitāb Mukhtār al-ṣiḥāḥ*, edited by: Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, 5th edition, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, al-Dār al-Namūdhajīyah, Beirut, Saida, 1979.

al-Rāghib al-Aṣfahānī, Abū al-Qāsim al-Ḥusayn ibn Muḥammad (d. 502 A.H. / 1108 A.D.), *Kitāb al-Mufradāt fī Gharīb al-Qur’ān*, edited by: Ṣafwān ‘Adnān al-Dāwūdī, 1st edition, Dār al-Qalam, Damascus, al-Dār al-Shāmīyah, Beirut, 1412 A.H..

Abū al-Rabb, Muḥammad : "*Maqāyīs al-ṣawāb wa-al-khaṭa’ fī al-lughah min manẓūr lisānī*", al-Majallah al-Urdunīyah lil-‘Ulūm al-taṭbīqīyah, Jāmi‘at al-Balqā’ al-taṭbīqīyah / Kullīyat al-Amīrah ‘Āliyah, Jordan, mj12, ‘1, 2007.

Alryāmī, Maḥmūd, *al-muṣṭalaḥāt altqyymyyh fī alnẓryyh alnḥwyyh / al-uṣūl wa-al-mafāhīm wa-al-‘alāqāt*, 1st edition, Dār Kunūz al-Ma‘rifah, ‘Amman, 2017.

al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ‘Amr ibn Aḥmad (d. 538 A.H/ 1143 A.D), *al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl wa-‘uyūn al-aqāwīl fī Wujūh al-ta’wīl*, ḍabaṭahu wa-ṣaḥḥaḥahu wa-rattabahu : Muṣṭafá Ḥusayn Aḥmad, 3rd edition, Dār al-Rayyān lil-Turāth, Cairo, 1987.

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī (d. 316 A.H. / 929 A.D.), *al-uṣūl fī al-naḥw*, edited by: ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, 3rd edition, Mu’assasat al-Risālah, Beirut, 1996.

Sībawayh, Abū Bishr ‘Amr ibn ‘Uthmān (d. 180 A.H. / 796 A.D), *al-Kitāb*, edited by: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, 3rd edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1988.

Ibn sydh, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Ismā‘īl (d. 458 A.H. / 1066 A.D.), *almkhṣṣ*, edited by: Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, 1st edition, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1996.

al-Sīrāfī, Abū Sa‘īd al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh ibn al-Marzubān (d. 368 A.H. / 979 A.D.), *sharḥ Kitāb Sībawayh llsyrāfy*, edited by: Aḥmad Ḥasan Mahdalī wa-‘Alī Sayyid ‘Alī, 1st edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, 2008.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn (d. 849 A.H / 911 A.H.), *al-Itqān fī ‘ulūm al-Qur’ān*, edited by: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, Cairo, 1974.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn (d. 849 A.H. / 911 A.H.), *jam‘ al-jawāmi‘* al-ma‘rūf bi-"al-Jāmi‘ al-kabīr", edited by: Mukhtār Ibrāhīm alhā’j wa-‘Abd al-Ḥamīd Muḥammad Nadā wa-Ḥasan ‘Īsá ‘Abd al-Ẓāhir, 2nd edition, al-Azhar al-Sharīf, Cairo, 2005.

al-Shāṭibī, Abū Isḥāq (d. 790 A.H. / 1388 A.D), *al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (sharḥ Alfīyat Ibn Mālik)*, edited by: D. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā wa-ākharūn, 1st editoin, Ma‘had al-

Buḥūth al-‘Ilmīyah wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 2007.

al-Ṭabarī, Abū Ja‘far Muḥammad ibn Jarīr (d. 310 A.H. / 923 A.D), *tafsīr al-Ṭabarī al-mawsūm bi-Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān*, edited by: D. ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, 1st edition, Dār Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-I‘lān, Cairo, 2001.

Abū ‘Abd Allāh, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal (d. 241 A.H. / 855 A.D.), *al-‘ilal wa-ma‘rifat al-rijāl*, edited by: Waṣī Allāh ibn Muḥammad ‘Abbās, 2nd edition, Dār al-Khānī, Riyadh, 2001.

‘Umar, Aḥmad Mukhtār (d. 1424 A.H. / 2003 A.D.), *Kitāb Mu‘jam al-lughah al-‘Arabīyah al-mu‘āṣirah*, 1st edition, ‘Ālam al-Kutub, Cairo, 2008.

Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn (d. 395 A.H. / 1005 A.D.), *Mu‘jam Maqāyīs al-lughah*, edited by: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, Beirut, 1979.

al-Fārisī, Abū ‘Alī (d. 377 A.H./ 987 A.D.), *al-Takmilah*, edited by: D. Kāẓim Baḥr al-marjān, 2nd edition, ‘Ālam al-Kutub, Beirut, 1999.

Alfrrā’, Abū Zakarīyā Yaḥyá ibn Ziyād (d. 207 A.H / 822 A.D.), *ma‘ānī al-Qur’ān*, edited by: Aḥmad Yūsuf alnjāty wa-Muḥammad ‘Alī al-Najjār wa-‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl al-Shalabī, 1st edition, al-Dār al-Miṣrīyah lil-Ta’līf wa-al-Tarjamah, Cairo, (d.n.).

al-Farāhīdī, Abū ‘Abd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad (d. 170 A.H./ 786 A.D.), *Kitāb al-‘Ayn*, edited by: D. Mahdī al-Makhzūmī Wad. Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, Dār wa-Maktabat Hilāl, Beirut, (d.n.).

al-Fuqarā’, Sayf al-Dīn Ṭāhā : "*al-waṣf bālfḥsh fī al-aḥkām altqwymyyh fī al-naḥw al‘rbī*", al-Majallah al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm al-Insānīyah, Jāmi‘at al-Kuwayt, al-Kuwayt, ‘163, 2023.

al-Fuqarā’, Sayf al-Dīn, w‘lwy, Ḥāfiẓ : "*albuná alṣṣrfyh wālnḥwyyh al-mawsūmah bi-ḥukm al-Jīd ‘inda Sībawayh*", Majallat al-Ādāb, Jāmi‘at Baghdād, Iraq, ‘149, 2024.

al-Kaffawī, Abū al-Baqā’ Ayyūb ibn Mūsá (d. 1094 A.H. / 1683 A.D.), *al-Kullīyāt*, *Mu‘jam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq allghwyyh*, qābalahu ‘alá nuskhah khaṭṭīyah wa-a‘addahu lil-Ṭab‘ wa-waḍa‘a fahārisahu : ‘Adnān Darwīsh wmḥmmad al-Miṣrī, 2nd edition, Mu’assasat al-Risālah, Beirut, 1998.

Almubarrid, Abū al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd (d. 285 A.H./ 899 A.D.), *al-Muqtaḍab*, edited by: Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Aẓīmah, ‘Ālam al-Kutub, Beirut, (d.n.).

al-Maṣārwah, Jazā’ Muḥammad : "*al-Isti‘māl al-Lughawī al-Qabīḥ : Dirāsah fī al-Iṣṭilāḥ Wālāst‘māl ‘Inda Sībawayh*", Majallat al-‘Ulūm al-Insānīyah, Jāmi‘at al-Baḥrayn, al-Baḥrayn, ‘25, 2015.

Ibn manẓūr, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn Mukarram (d. 711 A.H / 1311 A.D), *Lisān al-ʻArab*, 3rd edition, Dār Ṣādir, Beirut, 1994.

Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad (d. 778 A.H. / 1377 A.D.), *sharḥ al-Tas'hīl al-Musammá btmhyd al-qawāʻid bi-sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id*, edited by al-Ustādh al-Duktūr ʻAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, 1st edition, Dār al-Salām li al-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Tarjamah, Cairo, 2007.

al-Nisā'ī, Abū ʻAbd al-Raḥmān (d. 303 A.H. / 915 A.D), Rasā'il fī ʻulūm al-ḥadīth, edited by: Jamīl ʻAlī Ḥasan, 1st edition, Mu'assasat al-Kutu